



01
نوفمبر
2005

البيان الثالث

المنظمه مصر، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية

كتب ahri

11/2005

لسنا سوداويين أو دعاة تشاؤم أو باحثين عن تشويه الصورة لأننا من أولئك الذين أشادوا بهذه الصورة ونبحث عن اكتمالها ولكن صفتنا وهي صفة الرصد والمراقبة بل والتاريخ توجب علينا أن نلقي الواقع كما هو على حالة دون أن يكون لنا مصلحة مع أو ضد وواقع الحال يبني عن ارتکاب اللجنة العليا للانتخابات لبعض المثالب ما كان لمثلها أن تقع فيها ومن ذلك ما حدث في محافظة الجيزة أبرزها :-

- عدم احترام الحكم القضائي رقم 2644 لسنة 60ق الصادر من محكمة القضاء الإداري بعدم انطباق صفة الفلاح في حق المرشح المندوة توفيق الحسيني الخواجة والأمر باستمراره في كشوف المرشحين تحت صفة العمال والفلاحين رغم صدور حكم آخر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم 3342 لسنة 60ق برفض الإشكال والاستمرار في التنفيذ وفي مواجهة هذا المرشح .

وقد قطع هذا الحكم بأن الجهة الإدارية عليها تنفيذ الحكم سالف البيان ولا تتززع بأي إشكال يقام أمام محكمة مدنية فهو عقبة مادية عديمة الأثر .

- الامتناع عن تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بانتقاء صفة الفلاح في المرشح مصطفى سيد احمد صبيح "منشأة القناطر" وقد رفضت المحكمة الإدارية العليا الطعن المقام من هذا المرشح بجماع الآراء في الطعن رقم 3041 لسنة 52 ق.ع بجلسة 6/11/2005 ولكن اللجنة العليا للانتخابات أغفلت ذلك وأمرت باستمرار العضو في الترشيح فوصلًا لمرحلة الإعادة وهو ما ينبيء بأن هذا الخلل سيؤدي حتماً لبطلان الانتخابات ويكون سندًا لوقف إعلان النتيجة في حالة الطعن عليها بدعوى الإلغاء . إنما للقواعد المستقرة لمحكمتنا العليا التي قضت "إذا أجريت الانتخابات على خلاف مما نطق به الأحكام القضائية الواجبة النفاذ في شأن صفة المرشح أو شروط الترشيح حتى لو كان مطعوناً عليه أمام المحكمة الأولى مادام لم يوقف تنفيذها فإن نتائجها تكون مشوبة بانعدام المشروعية وينعدم القرار الصادر بإعلان نتيجة هذه الانتخابات إلى الحد الذي يجعله باطلًا بطلاناً مطلقاً .

- عدم سماح اللجنة لبعض المنظمات بحق المراقبة إعمالاً لحكم القضاء الإداري التاريخي رقم 2627 لسنة 60 ق واشتراطها التنسيق مع المجلس القومي لحقوق الإنسان رغم صراحة الحكم منطوقاً وأسباباً في الحق في الرقابة دونما وساطة .

- عدم تحري اللجنة العليا الدقة عند إعلان نتيجة الفرز بدائرة إمبابة بإعلانها حصول المرشح جمال الصطاوي على 4310 صوتاً في حين أن هذه الأصوات تخسر المرشح عبد المنعم عمارة وأعلنت اللجنة أن الصطاوي هو الذي سيدخل جولة الإعادة على مقعد العمال رغم أنه حصل في الأساس على 196 صوتاً فقط وما زال المرشح عبد المنعم عمارة يحاول تصحيح الوضع دون جدوى ونحن نناشد اللجنة العليا للانتخابات بتدارك كل هذه الأمور فالرجوع إلى الحق خيراً من التمادي في الباطل .

هذا وسنواتي رصد ذلك وكافية ما يخص العملية الانتخابية منذ بدئها في تقريرنا النهائي .

مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية



انضم لقائمة الشبكة البريدية
انضم لقائمة أيقون البريدية

موقع اخرى

لو كنت
أولاد البلد
جريدة وصلة
مكتبات الكراامة

مبادرات الشبكة

كاتب
سجناه الرأي
قضايا
هوم
المكتبة العامة
افهم دارفور
المبادرة العربية لإنترنت حر

أعلى الصفحة



هذا المُصَفَّ مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي تُثْبِتُ المُصَفَّ - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي.

[الرئيسية](#) [عن الشبكة](#) [اتصل بنا](#) [تطبيق الهاتف المحمول](#) [عن الموقع](#) [والسياسة التحريرية](#) [أرشيف المنظمات](#) [الموقع القديم](#)